

Disc.
LIMITED

E/AC.51/1993/L.6/Add.30
22 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثالثة والثلاثون المستأنفة
٢٢-٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
البند ٦ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن الجزء الثاني من دورتها الثالثة والثلاثين

مشروع التقرير

إضافة

المقرر: السيد ولفغانغ ستوكل (المانيا)

رابعا - المسائل البرنامجية

نموذج أولى لشكل جديد للخطة المتوسطة الأجل

١ - نظرت اللجنة في جلستيها ١٢ و ١٣، المعقدتين يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في تقرير الأمين العام المتعلق باتباع نهج جديد معنٌ بالنسبة لتخطيط البرنامج (A/48/277).

٢ - وقد تبين لبعض الوفود أن التقرير يقدم عرضاً جيداً للحلقة الدراسية المتعلقة بـ تخطيط البرنامج في الأمم المتحدة والتي عقدت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ لمساعدة الأمانة في صياغة نموذج أولى لشكل جديد للخطة المتوسطة الأجل، حسبما أوصت به اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين وحسبما اعتمده فيما بعد الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. غير أن بعض الوفود قد أعربت عن خيبة أملها لأن التقرير لم يلب طلب اللجنة بأن يعرض عليها في دورتها الحالية، وعلى الجمعية العامة في دورتها العادية الثامنة والأربعين، نموذج أولى لشكل جديد للخطة المتوسطة الأجل.

٢ - وقد اتفقت غالبية الوفود على أن الخطة، كما هي متصرفة حاليا، ليست ملائمة تماماً للوظائف الهامة التي قصد أن تتحققها الخطة. فـ«إجراءات» الحالية للخطة وتنقيحاتها تعتبر شديدة التعقيد وبطيئة سوءاً بالنسبة للأمانة العامة، وخاصة الوحدات الفنية، أو بالنسبة للدول الأعضاء.

٤ - وأعرب عدد من الوفود عن شكوكه بالنسبة لفائدة الخطة المتوسطة الأجل واقتراح إلغاء الخطة بكمالها. غير أن وفوداً أخرى كان لها رأي مختلف واعتبرت أن التخطيط له دور هام في دمج الولايات الحكومية الدولية المختلفة، والتوفيق بينها، ويعد أداة هامة بالنسبة للدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء.

٥ - والاقتراح الداعي إلى فصل الوظيفتين الأساسيةتين للخطة، أي توفير منظور على مستوى السياسة وتقديم برنامج عمل متوسط الأجل، في وثيقتين منفصلتين لم يحظ بالتأييد. وقد فضلت وفود عديدة أن يكون المنظور أطول أجلاً، ولكنها أقرت بأنه يكاد يكون من المتعذر التنبؤ، بأية درجة من الثقة، بمسار الأحداث العالمية لأية فترة تزيد عن خمس سنوات.

٦ - وأعربت وفود عديدة أيضاً عن الرأي الذي مقاده أن إعداد وثيقة مختصرة وتركز على السياسة التطلعية في إطار منظور لا يتجاوز فترة خمس سنوات، بالتشاور مع الدول الأعضاء، قد يكون أفضل الحلول الممكنة.

٧ - واعتبرت بعض الوفود أن برنامج العمل المقترن لفترة أربع سنوات هو تكرار للميزانية البرنامجية، ولم تكن تلك الوفود مقلوبة بأن هذا الجانب من النهج الجديد سيتمثل تحسيناً في عملية التخطيط. واعتبرت وفود أخرى أن برنامج العمل سيسهل عملية استعراض الميزانية البرنامجية. وبالنسبة للاقتراح المتعلق بإعداد ميزانية لفترة سنة واحدة تكون متضمنة أساساً لبيانات مالية فإن غالبية الوفود كانت متفقة على أن الدورة الحالية للميزانية البرنامجية لفترة سنتين تحقق الغرض بدرجة كافية.

٨ - وأشارت بعض الوفود إلى أن التقرير لم يعالج جانبين هامين لعملية التخطيط وهما الرصد والتقييم، وأعربت تلك الوفود عن الرأي الذي مقاده أنه ينبغي زيادة التشديد على دور الرصد والتقييم. وأعربت بعض الوفود عن رأي مقاده أنه من الممكن أن يوفر تعزيز عملية التقييم أساساً لتشييط دور لجنة البرنامج والتنسيق.

النتائج والتوصيات

٩ - أعربت اللجنة عن الأسف لأن الأمانة العامة لم تقدم نموذجاً لشكل جديد للخطة المتوسطة الأجل حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٧.

١٠ - ولاحظت اللجنة أن فعالية الخطة المتوسطة الأجل في شكلها الحالي كانت موضع تساؤل بصورة متزايدة. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الخطة قليلاً ما يستعن بها وأن أثرها على أعمال المنظمة محدود. ولاحظت اللجنة كذلك أن الخطة المتوسطة الأجل الحالية لم تقدم ما فيه الكفاية فيما يتعلق بتوسيعه السياسات عموماً.

١١ - وأعادت اللجنة تأكيد الحاجة إلى أداة للتخطيط البرنامجي تتجاوز الخطة البرنامجية لفترة الستين. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بإيلاً النظر للاستعاضة عن الخطة المتوسطة الأجل الحالية بوثيقة مركبة توافق عليها الجمعية العامة وتتضمن العناصر التالية:

(أ) منظور يعد بمثابة وثيقة موجزة للسياسات التطلعية. وسيتضمن المنظور تحليل المشاكل والتحديات المستمرة والاتجاهات الناشئة التي يتعين على المجتمع الدولي مواجهتها خلال الفترة المقبلة الممتدة من أربع إلى ست سنوات. ودور المنظمة في هذه المهمة. وسيبيّن المنظور مجالات أولوية عامة لعمل المنظمة: وسيجري تعديله فقط في حالة نشوء احتياجات ملحة ذات طابع غير متوقع.

(ب) إطار برنامجي يدرج فقط البرامج الرئيسية، والبرامج، والبرامج الفرعية، ويوفر مبادئ توجيهية يتم على هديها تقييم عملية إعداد الميزانية وتنفيذها. وينبغي أن يتالف سرد المتعلق بكل برنامج من فصل موجز في صفحة واحدة ويتناول بالتفصيل أهداف البرنامج وولاياته. وينبغي استعراض الإطار البرنامجي بصورة منتظمة كل عامين، في غير سنوات الميزانية، وعلى نحو فعال بما يتيح إظهار الولايات الجديدة.

١٢ - وأوصت اللجنة أيضاً باستمرار دورة الستين المعمول بها حالياً بالنسبة للميزانية البرنامجية.

١٣ - في الميزانية البرنامجية، ينبغي أن يتالف سرد البرامج الفرعية الفنية من أهداف مصاغة بوضوح وتم وضعها لكي تتحقق، قدر الإمكان، تفيراً ملحوظاً. وينبغي للأهداف المتعلقة بخدمات الدعم أن توضح الغايات المستهدفة فيما يتعلق بتحسين كفاءة وفعالية الخدمات التي يتعين تقديمها إلى الإدارات الفنية والى الدول الأعضاء.

١٤ - ينبغي للتقارير المتعلقة بأداء البرامج وأداء الميزانية أن تورد بالتفصيل ما تحقق من إنجازات فيما يتعلق بأهداف الإطار البرنامجي وموارد الميزانية البرنامجية.

١٥ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تؤخذ في الاعتبار نتائج تقارير رصد الأداء البرنامجي وعمليات التقييم لدى صياغة البرامج كعنصر رئيسي لتحسين الفعالية.

١٦ - وأوصت اللجنة بأن يقوم الأمين العام بتقديم نموذج الوثيقة المركبة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين للنظر فيه، وذلك عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، من أجل تيسير التوصل إلى قرار نهائي بشأن شكل الميزانية.
